عز الدين التميمي*

الحرب وليس السلام؛
محاولة بديلة لفهم تطور علاقات إسرائيل الاقتصادية والدبلوماسية مع الدول الصاعدة

ملخص:

تحاول هذه المداخلة نقد التسليم بالمقولة الرائجة عن وجود علاقةٍ واضحةٍ بين توجه إسرائيل إلى توقيع اتفاقيات سلام مطلع التسعينيات، وتطوير علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع دول العالم الثالث، مدعية أن تزامن توقيع اتفاقيات السلام مع نشوء علاقات دبلوماسية جديدة لإسرائيل جعل هناك استسهالاً بحثياً في الربط بينهما، بحيث صارت عملية التسوية أول ما يُطرق من أجل تفسير تطور علاقات إسرائيل الدبلوماسية، وتم اعتبارها عاملاً حاسماً، ووحيداً أحياناً.

في سبيل نقدٍ أكثر وضوحاً، تقدم الدراسة نموذجاً بديلاً يمكن من خلاله فهم تطور العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين إسرائيل ودول العالم الثالث والدول الصاعدة، وهو نموذج يعتمد على الحرب لا على انتهاء الحرب، وعلى العنف لا على السلام.

وقصدنا بالحرب هنا عنصرين مساهِمين في تطوير علاقة إسرائيل مع هذه الدول، أولاً: الدور الدبلوماسي لتصدير السلاح الإسرائيلي، وثانياً: استغلال إسرائيل القديم والمتجدد للنزاعات والاقتتالات الداخلية الحاصلة في هذه الدول. ولا ننكر في نقدنا لهذا الافتراض، تطوُّراً حاداً حدث في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع إسرائيل في الفترة نفسها التي وقعت فيها عمليات السلام، ولا نسعى في الوقت نفسه إلى تقديم نموذجٍ آخر لتفسير توجُّه إسرائيل إلى توقيع اتفاقات، لكننا نريد تقديم نموذجٍ لا يعتمد على عملية السلام بشكلٍ كاملٍ في فهم تطوُّر العلاقات التجارية والدبلوماسية بين إسرائيل ودول صاعدة. ومن

* طالب ماجستير في الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

تستند هذه المداخلة إلى شقين. في الشق الأول، تتعامل مع دور آخر غير اقتصادي للتبادل في مجال الصناعات الأمنية، إضافةً إلى فهم تطور العلاقات الدبلوماسية من خلال الحاجة إلى واردات السلاح عند مجموعة من الدول الصاعدة، بعد الفراغ الذي تركه سقوط الاتحاد السوفييتي، وبعد تقديم إسرائيل لنفسها كخيارٍ بديلٍ ومتاحٍ دائماً.

أجل هذا الهدف تأخذ المداخلة من دول الهند و الصين وجنوب أفريقيا مثالاً لها، وتحاول فهم الظروف التي كانت سياقاً لتطور العلاقات بينها وبين إسرائيل.

مدخل نظري: الحرب وليس السلام

نجد في عددٍ غير قليلٍ من الأدبيات، خاصة الإسرائيلية والفلسطينية، تسليماً بالمقولة الرائجة عن علاقة عملية التسوية بتطوُّر علاقات إسرائيل الدبلوماسية والاقتصادية، أو عن دوافع إسرائيل لتطوير علاقاتها الاقتصادية من خلال عملية السلام.

والواقع أنّ تطوراً غير مسبوق للاقتصاد الإسرائيلي وللعلاقات التجارية مع دول مختلفة قد حدث في مطلع التسعينيات، أي في نفس فترة توقيع اتفاقيات السلام، سواء مع الأردن أو مع منظمة التحرير، ما جعل هناك ربطاً عامّاً بين قيام إسرائيل بتوقيع الاتفاقات، وتطوُّر علاقاتها التجارية واقتصادها. ونجد هذا الربط في أدبياتٍ مختلفة، سواء بشكل جزئيٍّ أو بشكلٍ كامل.[1]

وتسعى هذه المداخلة إلى نقد هذا التسليم من خلال اقتراح نموذجٍ بديلٍ لتفسير تطوُّر العلاقة بين إسرائيل ومجموعة من دول العالم الصاعدة، وتوضيح مجموعةٍ من الأسباب العامة التي ساهمت في تطويرها، سواء ما يتعلق بالتغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية مع سقوط الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، أو ما يتعلق بالأسباب المحلية الخاصة لكل دولة على حدة من الدول التي أخذناها نماذج، واستغلال إسرائيل لها. وعرض هذه الأسباب هو النقد العملي للمقولة الموضحة، وتبيان من خلال شواهد على أن دور عملية السلام في توطيد العلاقات مع إسرائيل لم يكن دوراً حاسماً.

إنّ نقد هذه المقولة يتقاطع مع نقد الادعاء باضطرار إسرائيل للذهاب إلى عملية تسوية، على أساس أنّ عملية السلام خلّصت الاقتصاد الإسرائيلي من مأزق، ولا يبدو هذا الادعاء مقنعاً إلا في الموضع الذي يتحول فيه إلى حكم سياسيّ، سواء من الفلسطينيين الذين يدافعون إلى الآن عن مشروع التسوية باعتباره تنازلاً إسرائيلياً، أو من المصرّين على أنّ المشروع كان خطوةً جديةً للانتقال إلى عملية سلام شاملة، وفي الحالتين، فإننا لا ننشغل هنا بالدخول في مناظرةٍ سياسية، ولا في محاولة تقييم نتائج عملية السلام، ولكن في قراءة تأثيرها الفعليّ على مسار علاقة إسرائيل الاقتصادية مع مجموعة من الدول الصاعدة.

وإذ لا ننكر هنا توظيف عملية السلام في تعزيز هذه العلاقات، مثل: توظيف إسرائيل مجموعةً أُخرى من الأحداث على غرار صعود الإسلام السياسي، وتصاعد الخطاب السياسي عن الإرهاب الإسلامي، أو استغلال مجموعة من الأحداث المحلية الخاصة بدول معينة، مثل الحروب أو الأزمات الطائفية أو الصراعات الدينية أو مشاكل الأقليات، لكنه ليس الدور المركزي الذي لا يجوز فهم العلاقة من دونه، كما ذهبت إلى تصويره مجموعة من الأدبيات، والأهم أنه ليس تأثيراً بسبب عملية السلام نفسها، ولكن بسبب مجموعة من الخطابات المنتجة حولها لاحقاً، كما سنبين في متن المقالة.

تقترح، إذاً، هذه المداخلة في سبيل ذلك مجموعةً من المنظورات التي يمكن من خلالها، أولاً، فهم سعي إسرائيل الدائم باتجاه العلاقات الدبلوماسية، وطرائقها في هذا السعي.

إن التعاون مع دول صاعدة وعظمى يشكل هاجساً إسرائيلياً مستمراً، وجزءاً أصيلاً من العقيدة الأمنية الإسرائيلية، ومحاولة لتعزيز وجودها الذي تشعر دائماً حياله بالتهديد.[2] وبشكلٍ عام، فإنّ العلاقات الدبلوماسية، سواء الدولية أو العلاقات مع المؤسسات المعولمة، تلعب دوراً ضرورياً للحفاظ على وجود واستمرار وجود

الاستعمار الاستيطاني،[٣] خاصة عندما يكون النقاش عن تجربة متأخرة مثل تجربة الاستعمار الصهيوني، الباقية مع نشوء الإعلام والإعلام الشعبي والمجموعات والمؤسسات الضاغطة ضد العنف، والقوانين الدولية، وتشكل مفهوم الرأي العام العالمي. بالتالي صار دور العلاقات الدبلوماسية أكثر أهميةً، وكان هذا جزءاً من الاهتمامات الأولى للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ولهذا، فإن محاولة تفسير تطور العلاقات الدبلوماسية يجب أن تنطلق من فهم السعي الإسرائيلي الدائم له. وهذا هو أساس المحاولة البديلة التي تقدمها هذه المداخلة.

وتستند هذه المداخلة إلى شقين. في الشق الأول، تتعامل مع دور آخر غير اقتصادي للتبادل في مجال الصناعات الأمنية، إضافةً إلى فهم تطور العلاقات الدبلوماسية من خلال الحاجة إلى واردات السلاح عند مجموعة من الدول الصاعدة، بعد الفراغ الذي تركه سقوط الاتحاد السوفييتي، وبعد تقديم إسرائيل لنفسها كخيارٍ بديلٍ ومتاحٍ دائماً.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالدور الاستراتيجي لتجارة الصناعات الأمنية في إسرائيل، وبمسار طويل أظهر لاعقلانية هذا القطاع، أي عدم اعتماده على حسابات الربح والخسارة والعقلانية الاقتصادية.، حتى إن لهذا القطاع في إسرائيل تاريخاً طويلاً من تفضيل أهدافٍ أُخرى على الأهداف الاقتصادية. وقد يفسر هذا جزئياً التوجه العام إلى هذا القطاع، حتى وصل عدد شركات الأسلحة والصناعات الأمنية وتقنيات الحماية في إسرائيل إلى ما يعادل أو يتفوق على دول كبرى، وحتى صارت شركات إسرائيلية تتنافس مع شركات أمريكية وروسية على صفقات مختلفة.

ونجد أن الاهتمام غير الاقتصادي في إسرائيل بقطاع الأسلحة ذو تاريخ يعود إلى بدايات التصنيع، في نهاية الستينيات، وتحديداً مع حرب حزيران ١٩٦٧. إن توقف دعم دول أوروبية السلاح الإسرائيلي وقتها ساهم في وجود توجه إسرائيليٍّ جديدٍ تجاه صناعة الأسلحة، وبدأت مقولة الاكتفاء تتبلور بشكل أكثر وضوحاً، وتتحول إلى مبدأ أصيلٍ من مبادئ الثقافة الأمنية الإسرائيلية. ومع أن هذه المرحلة كانت خطوة جدية في الاعتماد على مصانع السلاح المحلية، فإنها أوجدت تناقضاً وصراعاً بين المؤسسة العسكرية والسياسية في إسرائيل، ولم تُلبِّ هذه الخطوة حاجة المؤسسة العسكرية في إسرائيل إلى أسلحةٍ فعالةٍ بجودةٍ عالية، خاصة أنّ التكلفة كانت أكثر من استيراد أسلحة بجودة أعلى وأكثر نجاعة.

صحيح أن هذه العلاقة بين الجودة والتكلفة تغيرت، مع تطور قطاع صناعات الأسلحة في إسرائيل، حيث تحولت إسرائيل من مستوردةٍ إلى واحدةٍ من أهم مصدري السلاح في العالم، في فترةٍ قصيرةٍ لا تتجاوز ثلاثة عقود، إلا أنّ هناك تراجعاً في الفائدة الاقتصادية لتصدير الأسلحة التقليدية وتصنيعها في الفترة الأخيرة، بالنسبة لصناعاتٍ أمنيةٍ أُخرى، أو مقارنةً بنسبة الفائدة القديمة التي كان يوفرها تصديرها للاقتصاد الإسرائيلي. فقد وصلت نسبة صادرات الصناعات العسكرية من إجمالي الصادرات الصناعية في إسرائيل إلى ٢٥٪ في بعض الفترات، فيما استمر انخفاضها إلى أن وصل في السنوات العشر الأخيرة إلى نصف هذا المعدل، وساهم هذا التراجع بالضرورة إلى تراجع دورها في توفير أيدٍ عاملة وفي التشغيل والناتج المحلي.[٤]

إنّ تراجع الفائدة الاقتصادية من تصدير الأسلحة يجعلنا بحاجةٍ إلى فهم أدوارٍ أُخرى تناط به، ولعل الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالعلاقات الدولية واحد من أهم هذه الأسباب. فنجد أنّ عدداً من الدول الصاعدة، التي تُعتبر سوقاً مهماً لمصَدِّر الأسلحة الإسرائيليّ، غيرت مواقفها الدبلوماسية[٥] تجاه الصراع العربي الإسرائيليّ، إما بشكلٍ واضح برفض مشاريع فلسطينية مختلفة، أو إدانات للسياسات الإسرائيلية، أو بشكل جزئي من خلال الامتناع عن اتخاذ موقف أو الوقوف على الحياد، وفي كلا الحالتين نجد التحول حاداً.

في الشق الثاني، نتعامل مع صناعة إسرائيل الدائمة لمخاوف مشتركة بينها وبين هذه الدول، أو استغلال مخاوف هذه الدول وظروفها الخاصة من أجل توطيد العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية.

العلاقات الإسرائيلية مع جنوب أفريقيا

«لدى إسرائيل وجنوب أفريقيا شيء واحد قبل كل شيء مشترك: كلاهما موجودٌ في عالمٍ يطغى عليه العداء ويسكنه أُناس من السود».[٦]

(التقرير السنوي الذي أصدرته حكومة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا عام ١٩٧٦)

إن دولة مثل جنوب أفريقيا شاهدة على المحاولات الإسرائيلية الدائمة، من أجل صناعة مشتركات مختلفة باختلاف المرحلة، مع حكوماتٍ وأنظمةٍ متناقضة. فبينما استطاعت إسرائيل توظيف خطاب التمييز العنصري ضد السود، من أجل صناعة مشتركات بينها وبين النظام القديم في جنوب أفريقيا، استطاعت تقديم نموذجٍ تستمر من خلاله العلاقة مع النظام الجديد الذي قام على ادعاءات المساواة والعدالة الاجتماعية.

كانت علاقة إسرائيل مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا علاقةً متينةً من البدء، حتى أن جنوب أفريقيا كانت من

وتتكرر هذه الحالة في علاقات إسرائيل الدولية، التي نجدها دائماً تستغل الحصار الدولي الذي يفرض على دول مختلفة، وتطرح نفسها بديلا لتصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية والأمنية، إضافة إلى استغلالها التردد الذي كان عند معظم الدول الأوروبية من تصدير السلاح لمناطق في آسيا وأفريقيا. وضمن ذلك، تبدو قدرة إسرائيل على تجاوز المواثيق الدولية واختراقها ميزةً تستطيع من خلالها تعزيز علاقات اقتصادية ودبلوماسية.

أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل منذ بدء تأسيسها، وكانت من أوائل الدول التي وافقت وصوّتت على قرار التقسيم عام ١٩٤٧. وكان لإسرائيل دورٌ بارزٌ في تعزيز نفوذ الأقلية البيضاء، وسيطرتها حتى بعد سقوط نظام الأبرتهايد. ومع هذا، فلم تكن العلاقة بين إسرائيل ونظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا علاقة علنية، فلمدة سنواتٍ شجبت إسرائيل عنصرية نظام الأبرتهايد على العلن، لكنها حافظت بالسر على علاقاتٍ تجاريةٍ مميزة. وكان هذا التميز كان أكثر وضوحاً بعد انحسار العلاقة الدبلوماسية بين معظم الدول الأفريقية وإسرائيل نتيجة عوامل مختلفة، منها تراجع دور مصر في المنطقة، أو نتيجة لتأثير حرب عام ١٩٧٣، عندما اتخذ المجلس الوزاري لمنظمة الدول الأفريقية الذي عُقد في تشرين الثاني من عام الحرب نفسه قراراً بضرورة مقاطعة إسرائيل حتى الانسحاب من الأراضي المحتلة، والمطالبة بحق الفلسطينيين بالسيادة وتقرير المصير. وقد استجابت معظم الدول الأفريقية لهذا القرار، باستثناء دول جنوب أفريقيا ومجموعة من الدول التي كانت لجنوب أفريقيا سيطرة عليها وعلى قرارتها، مثل: ملاوي وسوازيلاند وليسوتو. وكان لذلك أسباب مختلفة، مثل دور الأقليات الدينية سواء بالضغط، أو بالترهيب منها.[٧]

لكنّ الدور الأهم والأكثر وضوحاً على أيّ حال، كان الدور الاقتصادي التجاري، ويبدو أيضاً أن دور التبادل العسكري كان الأهم والأكثر تأثيراً. فقد عرضت إسرائيل، مثلاً، في العام ١٩٧٥، أي بعد فترةٍ وجيزةٍ من قطيعة الدول الأفريقية الأُخرى معها، عرضاً ببيع رؤوس نووية للنظام العنصري هناك، وقد شكلت الوثائق التي كُشفت عن هذا العرض إثباتاً على امتلاك إسرائيل سلاحاً نووياً في هذه الفترة. [٨]

وإضافة إلى ذلك، كان حجم التبادل العسكري كبيراً بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، وفي مرتبةٍ متقدمة، خاصة أنه كان تبادلاً في مرحلةٍ مبكرةٍ نسبياً، وكان معدل صادرات إسرائيل العسكرية إلى جنوب أفريقيا ٦٠٠ مليون دولار كل سنة، بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٣ ,[٩] وعلى تناقضٍ مع موقف أكثر من عشرين دولةً أفريقيةً أُخرى قاطعت دبلوماسياً إسرائيل كما وضحنا، استمرت علاقة جنوب أفريقيا الدبلوماسية والعسكرية مع إسرائيل، فقامت في الفترة نفسها بتزويد إسرائيل بمستلزمات طائراتها الحربية من نوع ميراج.[١٠]

في هذه الفترة تصاعدت وتيرة العلاقة، خاصة بعد فترة الحرب عام ١٩٧٣، وبعد زيارةٍ سريةٍ لوزير الأمن الإسرائيلي لجنوب أفريقيا، الذي وقع بعد سنتين اتفاقية أمنية سرية مع وزارة دفاع النظام العنصري. وكان من ضمن المعاهدة تصدير أسلحة مختلفة، سواء جوية مثل الطائرات، أو صواريخ طويلة المدى. لكنّ الأهم في هذه الفترة هو مساهمة إسرائيل في لعب دور الوسيط بين دول مختلفة والنظام العنصريّ، حيث كانت تشتري أسلحةً من دولٍ مختلفةٍ عوضاً عن النظام الممنوع من مثل هذه الصفقات أو التبادلات، بسبب الحظر الدولي عليها.[١١] ويبدو هنا فهم الدور غير الاقتصادي للعلاقات العسكرية بين إسرائيل والنظام أكثر نجاعةً، تحديداً في مساهمة إسرائيل في لعب دور الوسيط، وهذا ما ذهبنا إليه في ادعائنا منذ البدء.

إضافة إلى ذلك، ساهمت أجهزة من شركات أمنية إسرائيلية بتدريبٍ مباشرٍ لجيش النظام في جنوب أفريقيا، كما شمل التبادل العسكري موادَّ لتطوير الجهاز العسكري بموادٍ نووية، إضافة إلى مساهمة اليورانيوم الجنوب أفريقي بتطوير الجهاز النووي الإسرائيلي. وقد كانت هذه العلاقة بالأساس تمتلك نوعاً متكافئاً من التبادل، إذ ساهمت إسرائيل بتعزيز نفوذ الأقلية البيضاء العنصرية هناك، وساهمت جنوب أفريقيا بتعزيز وتمكين قطاع تصدير الأسلحة الإسرائيلي، كونها واحدة من

وفي حالة الهند، مثلاً، فقد تم جمع المجموعات الإسلامية المتطرفة في الهند مع حماس وحزب الله، إضافة إلى الخطر الباكستاني الذي تصاعد مع تطور مشروعهم النووي. ولعبت هذه المخاوف المشتركة دورها الواضح مع وصول الحزب الهندوسي إلى السلطة، وانزعاجه من الأقلية الإسلامية التي كان هناك اتهامٌ دائمٌ لها بتسبيب العنف. ولعلنا نجد أن هذا الانشغال بـ»عنف الإسلام» جاء في سياقٍ كاملٍ من تصاعد خطاب التخويف من التطرف الإسلامي.

أول المستهلكين بأحجام مثل التي ذكرت، إضافة إلى ذلك فقد ساهمت العلاقة مع جنوب أفريقيا في تطوير قطاع التقنية العالية، وهو واحد من القطاعات التي صارت ورقة مهمة للاقتصاد الإسرائيلي، مؤخراً، وموضعاً لتميزه. أما النظام العنصري في جنوب أفريقيا، فقد كانت فائدته الأُولى في إمكانية التزود بأسلحة وتقنيات أمنية حديثة ذات كفاءة عالية، في الوقت الذي لم يكن متاحاً له أي تبادل مع معظم دول العالم، التي بدأت بفرض عزلة دبلوماسية وتجارية عليه.[١٢] وكان ذلك مرةً أُخرى، على الرغم من الإدانة العلنية المستمرة من إسرائيل لنظام الفصل العنصري، التي كانت مضطرة عليها نتيجة استحقاقات علاقاتها مع دول أُخرى مختلفة في العالم.

وتتكرر هذه الحالة في علاقات إسرائيل الدولية، التي نجدها دائماً تستغل الحصار الدولي الذي يفرض على دول مختلفة، وتطرح نفسها بديلا لتصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية والأمنية، إضافة إلى استغلالها التردد الذي كان عند معظم الدول الأوروبية من تصدير السلاح لمناطق في آسيا وأفريقيا. وضمن ذلك، تبدو قدرة إسرائيل على تجاوز المواثيق الدولية واختراقها ميزةً تستطيع من خلالها تعزيز علاقات اقتصادية ودبلوماسية.

استمرت العلاقة بعد ذلك بالتطور حتى في الفترة التي صار فيها نظام الأبرتهايد مهدداً أكثر، إلى أن سقط. لاحقاً، مع أن اضطرابات جرت في العلاقة، سواء الدبلوماسية أو الاقتصادية بين الدولتين، فإن المؤشرات تشير في هذه الفترة إلى أنّ العلاقة الاقتصادية والعسكرية ما زالت قائمة وموجودة.

بالملخص، فإن طرح نموذج جنوب أفريقيا يحمل دلالةً أساسيةً على أصالة الدور الدبلوماسي والاقتصادي لتصدير السلاح الإسرائيلي، وأصالة صناعة المخاوف والأعداء المشتركين في تاريخ علاقة إسرائيل مع دول العالم الثالث، واستغلالها الظروف الخاصة التي تقع تحتها الدول، سواء بسبب فرض العقوبات أو الاقتتال أو الحرب الطائفية، وقد تكرر ذلك في مواضع كثيرة.

ويظهر ذلك، أيضاً، بوضوح في تصريحات مختلفة لقيادات إسرائيلية، لا مجال لتتبعها كلها، فمثلاً «في زيارته لجنوب أفريقيا عقب توليه وزارة الدفاع، أبلغ شمعون بيريس مضيفيه أن التعاون المشترك معهم لا يقوم على المصلحة المشتركة فحسب، بل أيضاً على أساس لا يتزعزع قائم على كراهيتنا معاً للظلم ورفضنا الرضوخ له»،[١٣] إضافة إلى الخطاب المشترك حول الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا، التي أثرت تأثيراً كبيراً في مجريات العلاقة، وكان يتم استخدامها دائماً لتعزيز ادعاء المصير والهدف المشتركين.

ونهدف من خلال هذا الجزء، أيضاً، إلى تبيان، من خلال نموذج قبل عملية السلام، أسبقية تحليل استغلال الصادرات الأمنية.

العلاقات الهندية الإسرائيلية

نجد أن هناك تطوراً مُلاحظاً في العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الهند وإسرائيل من بداية التسعينيات، وهناك مجموعة مختلفة من التفسيرات التي تعاملت مع هذا التصاعد، خاصة مع الفتور الذي استمر طويلاً في العلاقات والمواقف التي أخذتها الرسميات الهندية أو القادة التاريخيون الهنديون من الصراع العربي الإسرائيلي، وكان غالبها الأعم مؤيداً للفلسطينيين.

لقد تزامن هذا التطور الملحوظ، مع فوز حزب بهارتيا غانتا الهندوسي في الانتخابات، وكان ذلك سبباً في نشوء تفاسير عَزت هذا التحول في مواقف الهند إلى التحالف الديني الهندوسي اليهودي ضد الإسلام، ونحن لا نلغي هذا العامل كاملاً، ولا نريد التسليم به وأخذه ضمن فهمٍ مباشرٍ يستعير وصف الصراع الديني

ومن بين العوامل الإضافية التي يتم تجاهلها في العادة لتطوير هذه العلاقة المساهَمة الأمريكية من خلال مجموعةٍ من الشروط والإعفاءات التي قدمتها مقابل تسهيل تطوير العلاقة مع الهند، مثل: تخفيف العقوبات لاستخدامها لاختبارات نووية، إضافة إلى محاربة أمريكا الإرهاب «المشترك» مرةً أُخرى، ما جعلها تلعب دوراً حاسماً في توطيد علاقةٍ وشيجةٍ مع الهند، وهذا يندرج تحت استغلال الظروف الخاصة والعقوبات التي تخضع الدول لها.

كاملاً.[14] ولكننا نرى أن "هناك بعداً دينياً موجوداً فعلاً، ولكن ليس بالصيغة المذكورة، وإنما ضمن ما نطلق عليه هنا صناعة المخاوف المشتركة، والخطر المشترك، ومن خطر الإرهاب الإسلامي تحديداً، وقد تقاطع هذا الخطاب مع تصاعد مقولات لها علاقة بطبيعة الإسلام أو المسلمين العنيفة.

وبالتالي، فقد تمّت استعارة التحليل الثقافي الذي يستند بالأساس إلى قراءةٍ استشراقيةٍ تضع المسلمين جميعهم في موقع واحد وصفة واحدة، متجاهلةً ثقافاتهم وانتماءاتهم المختلفة، وفي حالة الهند، مثلاً، فقد تم جمع المجموعات الإسلامية المتطرفة في الهند مع حماس وحزب الله، إضافة إلى الخطر الباكستاني الذي تصاعد مع تطور مشروعهم النووي. ولعبت هذه المخاوف المشتركة دورها الواضح مع وصول الحزب الهندوسي إلى السلطة، وانزعاجه من الأقلية الإسلامية التي كان هناك اتهامٌ دائمٌ لها بتسبيب العنف. ولعلنا نجد أن هذا الانشغال بـ«عنف الإسلام» جاء في سياقٍ كاملٍ من تصاعد خطاب التخويف من التطرف الإسلامي، خاصة مع تأسس مجموعة من حركات الإسلام السياسي، وتصاعد خطابها إجمالاً.

ولا يتوقف التفسير على العوامل المحلية على غرار ما ذُكر، ولكننا نجد أنّ سقوط الاتحاد السوفياتي لعب دوراً حاسماً في تحوُّل موقف الهند وتطوير علاقتها مع إسرائيل، فإضافةً إلى أنّ الهند كانت جزءاً من التجمع السوفياتي، وكانت مواقفها من إسرائيل في جزء منها معتمدةً على هذا الموقع، فإن سقوط الاتحاد السوفيتي عنى، أيضاً، سقوط الممول الأول للسلاح، وترك وراءه سوقاً فارغاً.

بدأت العلاقات الدبلوماسية رسمياً بين الحكومتين عام ١٩٩٢، ومع ذلك، اعتقد بعض البحاثة الإسرائيليين أنّ العلاقة تأخرت، باعتبار وجود فرق زمني طويل بين لحظة الاعتراف الهندي بإسرائيل عام ١٩٥٠، وبداية العلاقة. وقد بدأت العلاقة الرسمية، كما قلنا، مع وصول حزب بهارتيا غانتا إلى السلطة، ويُعتقد أن مواقف الحزب تجاه الأقلية المسلمة في الهند ساهمت في اتخاذ موقف نقيض من الصراع العربي الإسرائيلي. ونجد أن هناك مجموعة من الأدبيات الإسرائيلية التي تفسر نشوء العلاقة من خلال نشوء ظروف سياسية مشتركة بين الهند وإسرائيل، من دون فهمٍ واضحٍ لأساسات هذا المشترك.[15]

لم تكن هذه المخاوف المشتركة المزعومة مبرراً للتعاون الاقتصادي فقط، لكنها كانت عاملاً لتحديد شكل هذا التعاون بالأساس، فكان توطيد التعاون في مجال الدفاع والصناعات الأمنية الخطوة الأولى، وندعي هنا أنه كان كذلك في معظم علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث والدول الصاعدة، وهذا كان واضحاً في نموذج جنوب أفريقيا أيضاً. إن تسويق السلاح على أساس التهديد على أي حال واحدٌ من الخصائص المتعلقة بأساسات مفهوم الأمن الحديث، الذي يكون فيه التسلح لمواجهة خطرٍ محتملٍ أكثر منه لمواجهة خطر موجود.[16]

ومن بين العوامل الإضافية التي يتم تجاهلها في العادة لتطوير هذه العلاقة المساهَمة الأمريكية من خلال مجموعةٍ من الشروط والإعفاءات التي قدمتها مقابل تسهيل تطوير العلاقة مع الهند، مثل: تخفيف العقوبات لاستخدامها لاختبارات نووية، إضافة إلى محاربة أمريكا الإرهاب «المشترك» مرةً أُخرى، ما جعلها تلعب دوراً حاسماً في توطيد علاقةٍ وشيجةٍ مع الهند،[17] وهذا يندرج تحت استغلال الظروف الخاصة والعقوبات التي تخضع الدول لها.

بالتالي، فإنّ تفسير تحوُّلٍ مثل هذا يحتاج توضيحاً يعتمد على فهم موقع تصدير الأسلحة ومكانته من مجال التعاون، فالعلاقة تسير في مسارٍ عكس ما تفترضه معظم الأدبيات، أي أن التبادل الاقتصادي، تحديداً في مجالات السلاح والتقنية الأمنية والحماية، لعب دوراً أساسياً في تشكيل وتطوير علاقات إسرائيل مع دول

مختلفة من العالم، وليس العكس. ويتضح ذلك من خلال رصد مجموعةٍ من المؤشرات المتعلقة بطبيعة التبادل التجاري بين الدولتين. يجد المطلع أنّ التبادل في مجالات الأسلحة والدفاع وأنظمة الحماية حاز نسبةً عاليةً من حجم التبادل الاقتصادي بين إسرائيل والهند. فقد شكلت إسرائيل بديلاً سريعاً وفعالاً لتزويد الهند بالسلاح بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وبعد خسارتها مزودها الأساسي. ولعل تردد مزودي السلاح الأوروبيين، كما قلنا، في تشكيل علاقةٍ تجاريةٍ في مجالات الأسلحة مع دول العالم الثالث والدول الصاعدة، لأسباب مختلفة، جعل إسرائيل بديلاً فعالاً وواحدةً من المزودين الأساسيين، وجعل السوق الهندي بالنسبة لإسرائيل السوق الأول والأكثر استيعاباً لمنتجاتها الأمنية.[١٨]

والمؤشر الآخر على أسبقية التبادل العسكري هو أنّ العلاقة الدبلوماسية لم تخرج إلى العلن بسهولة، وبقيت حتى الآن رهينة للسر، ومتخوفة من الرأي العام الهندي، من دون أن يؤثر ذلك على التبادل العسكري.

إن معرض «دافيسكبو»[١٩] الذي جرى افتتاحه في العاصمة الهندية نيو دلهي في ٢٩ آذار عام ٢٠١٣ كان شاهداً واضحاً على هذا الادعاء، إذ طلب وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك زيارة المعرض بشكلٍ رسميّ، لكنّ الهند رفضت الطلب، مؤكدةً أنها غير معنية باستقبال وفود لمسؤولين إسرائيليين بارزين، وذلك بسبب حساسيات سياسية داخلية. وقد جاء هذا الرفض مع أن جناحاً إسرائيلياً كاملاً كان موجوداً في المعرض، مع عشرين شركة أمنية وعسكرية من إسرائيل. وقد عزا مسؤولون هنديون هذه المخاوف إلى إمكانية انزعاج الأقلية المسلمة في الهند من هذه التصرفات، مع أن المعرض يحتوي على أسلحة ثقيلة على طراز منظومات دفاع جوية، وصواريخ وطائرات تجسس، وعلى الرغم من أن إسرائيل تعتبر المزود الثاني للهند بالنسبة للصناعات العسكرية.[٢٠]

ويعزز هذا الموقف نقدنا للادعاء الذي يحاجج بمساهمة عملية السلام بالعلاقات الدبلوماسية فالاقتصادية. وفي السياق نفسه، نجد أنه حتى عام ٢٠١٢ لم تُسجَّل، رغم العلاقات الوثيقة في مجالات التبادل الاقتصادي، أي زيارة لمسؤول هندي بارز إلى إسرائيل منذ عشرين سنة قبل ذلك. بالتالي، فإنّ الحديث عن كون العلاقات الدبلوماسية – التي صارت شرعية بعد عملية السلام – عززت العلاقات التجارية يبدو غير منطقي ولا يستند إلى أساساتٍ واقعية، فالخياران الأقرب هما: أولاً: كون أنّ هناك مسارين شبه منفصلين أصلاً للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الدولتين، أو أن العلاقات والتبادلات الاقتصادية، خاصة في مجالات الأسلحة والصناعات الأمنية، هي التي تساهم في تعزيز

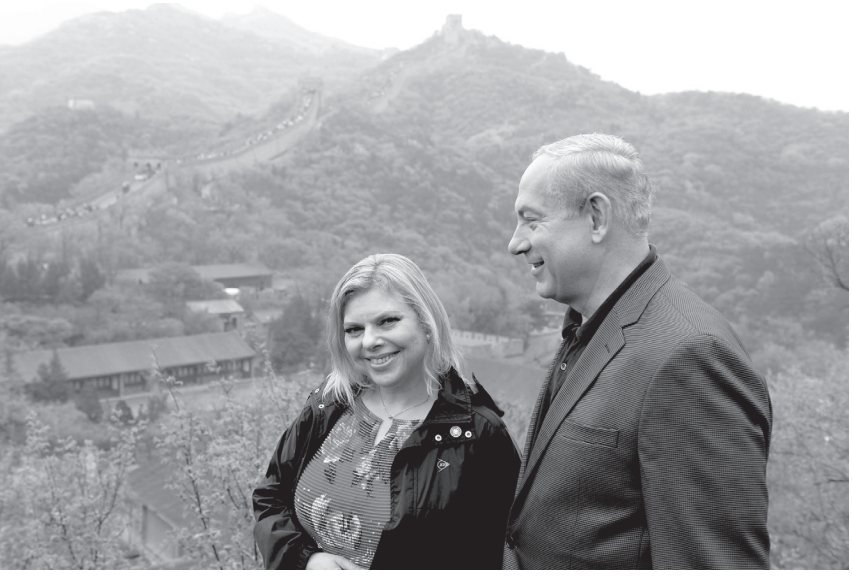

نتنياهو وسارة يزوران سور الصين العظيم.

العلاقات الدبلوماسية وليس العكس، ونجد أنّ الشواهد التي طرحناها أميل إلى التفسير الثاني.[٢١]

إنّ ما نريد قوله هنا أنّ تفسير هذه العلاقة لا يمكن أن يكون من خلال تحليلٍ يستند إلى المواقف أو الأفكار فقط، بمعنى افتراض أنّ عملية السلام غيّرت من المواقف الأخلاقية تجاه إسرائيل، خاصة عندما يتعلق النقاش بموقفٍ شاملٍ من إسرائيل وقوى الاستعمار الكبرى، مثل الموقف الهندي. وحتى لو كان هذا التحليل قائماً، فإنّ التغير في الأفكار كان تغيراً شاملاً نتيجة سقوط الاتحاد السوفييتي والدول التي تبنت مواقفه، لا بسبب عملية السلام.

وبدأ التبادل العسكري بشكلٍ واضحٍ بعد انهيار الداعم الاستراتيجي الأساسي للأسلحة الهندية، فكان البحث عن مصدرٍ جديدٍ لاستيراد الصناعات العسكرية طريقاً لعلاقةٍ تتوطد تدريجياً مع الاقتصاد الإسرائيلي، وشكّلت إسرائيل، كما قلنا، بديلاً موجوداً بقوة. وتعززت العلاقة مع المبادرة الإسرائيلية الأُولى بمقترحٍ للتعاون في السلاح الجوي، وعقدت صفقات عديدة في مجالاتٍ مختلفة، إلى أن صارت الصادرات إلى الهند أكثر من نصف الصادرات الأمنية الإسرائيلية.

بعد ست سنوات من نجاح الحزب الهندوسي، تشكلت حكومة وحدة وطنية بقيادة حزب المؤتمر الوطني، وهو حزب ماركسي، وكانت مواقفه واضحةً من الصراع العربي الإسرائيلي، ومُناصرةً للقضية الفلسطينية، فظهرت مجموعة من التساؤلات عن مصير ومستقبل العلاقة الإسرائيلية الهندية.

ليس سهلاً من خلال مقولاتٍ تقليدية، سواء في العلاقات الدولية أو غيرها، تفسير التحولات التي طرأت على العلاقات الإسرائيلية الصينية. وليس سهلاً فهم العلاقة باتجاهٍ واحد، كما هي الحال عند دولٍ تستخدم صادراتها الاستراتيجية، نفطاً وسلاحاً، من أجل الضغط على دولٍ أُخرى. فالعلاقة بين الصين وإسرائيل علاقة متوازنة، فيها ضغط متبادل وحاجة ملحة ومشتركة.

لكنّ العلاقة لم تتغير بالاتجاه الذي كان متوقعاً لها، بل شهدت تصاعداً مستمراً. وكان هذا الحدث اختباراً للتحليل الذي يستند إلى قراءة العلاقة من خلال تغير المواقف والأفكار ، بل كان كاشفا لفشله. ونجد أن ما أشرنا إليه سابقاً عن ضعف هذا التحليل واضح.

وإضافة إلى الأسباب المذكورة، فقد ساهمت الهجرة السوفييتية الكثيفة إلى انتقال رأسٍ مالٍيٍّ بشريٍّ خبيرٍ إلى إسرائيل، وكان اعتماد الهند، مثلها مثل معظم دول العالم الثالث، على أسلحةٍ ومنظومات دفاعٍ سوفييتية، سبباً في حاجتها إلى الخبراء السوفييت الإسرائيليين. وكان هذا واضحاً في أنّ معظم الصفقات الأُولى بين الهند وإسرائيل كانت تتعلق بصفقات إصلاح وتطوير أنظمة الدفاع أو الطيران أو الأسلحة الثقيلة.. إلخ.

وقد دفعت هذه العلاقة المتصاعدة إلى تغيير موقف الهند الرسمي السياسي مؤخراً، في مواقف عدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، أو على الأقل الوقوف حياداً، رغم اختلاف الواصلين إلى السلطة من أحزابٍ وطنيةٍ ودينيةٍ وماركسية.

وإجمالاً نعتقد أنّ الهند في ظل ما عرضنا من ظروف وأحداث كانت نموذجاً مباشراً لفهم تأثير تصدير الصناعات العسكرية من إسرائيل إلى الدولة الصاعدة، ودوره في تطوير العلاقات الدبلوماسية، دون أن يكون هناك أثرٌ واضحٌ للاختلافات الأيدولوجية أو المواقف السياسية.

العلاقات الإسرائيلية الصينية

ليس سهلاً من خلال مقولاتٍ تقليدية، سواء في العلاقات الدولية أو غيرها، تفسير التحولات التي طرأت على العلاقات الإسرائيلية الصينية. وليس سهلاً فهم العلاقة باتجاهٍ واحد، كما هي الحال عند دولٍ تستخدم صادراتها الاستراتيجية، نفطاً وسلاحاً، من

ايهود باراك (وزير الدفاع آنذاك) يستقبل في تل ابيب رئيس هيئة الاركان الصينية شن بنغدي في آب ٢٠١١.

أجل الضغط على دولٍ أُخرى. فالعلاقة بين الصين وإسرائيل علاقة متوازنة، فيها ضغط متبادل وحاجة ملحة ومشتركة. وسنوضح من خلال هذا الجزء موجزاً عن تاريخ هذه العلاقة المتغير، ونسعى إلى تقديم مساهمةٍ تستند إلى التحليل نفسه لتفسير هذه التغيرات.

تجيء صعوبة فهم العوامل المؤثرة على علاقات الصين الخارجية، من كونها عوامل متنوعة ومركبة، تعتمد على «التداخل بين مجموعةٍ من العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، والاعتبارات الداخلية في آن واحد»،[٢٢] فالصين الدولة رقم واحد في عدد السكان في العالم، ما يعني وجود تنوعٍ إثنيٍّ وطائفيٍّ وسياسيٍّ قد لا نجد نظيراً له. واقتصاد الصين هو الاقتصاد الأول من حيث الإنتاج في العالم أيضاً، إذ وصل إلى ١٤,٨ ترليون دولار في عام واحد، بين ٢٠١١ و٢٠١٢، متفوقاً على الولايات المتحدة. وعند الصين أكبر جيش مؤهل في العالم، بعدد جنودٍ وصل إلى ٢,٥ مليون جندي،

إنّ نموذج الصين نموذجٌ يعزز الادعاء الذي تهدف هذه الدراسة إلى إثباته. فالعلاقة مع الصين فيها أسبقيةٌ واضحةٌ لتجارة الأسلحة، خاصة في السنوات العشر الأخيرة قبل عملية السلام، حيث صدرت إسرائيل للصين ما يعادل ٧,٥ مليار دولار في مجال الصناعات العسكرية فقط، وشاركت ١٦٤ شركة إسرائيلية في علاقات تقنية وأمنية مع الصين.

ووصل الإنفاق على القطاع العسكري بين ٢٠١١ و٢٠١٢ إلى ١٠٠ مليار دولار، إضافةً إلى كونها من الدول الممتلكة من وقتٍ مبكرٍ سلاحاً نوويّاً. والصين عضوٌ ثابتٌ في مجلس الأمن . وكل هذه العوامل تشكل امتيازاتٍ ومواضع ضغط في الوقت نفسه، تتحكم بتطور علاقة الصين مع دول العالم، خاصة بعد عمليات الإصلاح ، وفتح السوق والحدود عام ١٩٧٩ .[٢٣]

يمكن التأريخ للعلاقة الصينية الإسرائيلية من خلال ثلاث مراحل أساسية. كانت المرحلة الأولى من تأسيس الدولة بعد تهجير الفلسطينيين، إلى منتصف الخمسينيات، حيث كانت العلاقة مع إسرائيل علاقة وطيدة، وكان هذا واضحاً في موقف الصين من الصراع العربي الإسرائيلي، إلى درجة تبني الرواية الإسرائيلية كاملة.٢٤ ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب، منها موقف الصين الذي كان جزءاً من الحلف السوفييتي، الذي كان يراهن على تأسيس دولة اشتراكية في إسرائيل، وكان من أوائل من اعترفوا بالدولة الجديدة، إضافةً إلى أسبابٍ تتعلق بالصراع بين الصين الشعبية وجمهورية الصين الوطنية – التي تحولت إلى تايوان–، إذ وقفت جامعة الدول العربية مع جمهورية الصين الوطنية، باعترافٍ رسميٍّ عام ١٩٥٠، واعتبرتها ممثلاً وحيداً للشعب الصيني. على عكس موقف إسرائيل، التي اعترفت رسمياً بدولة الصين الشعبية بقيادة ماوتسي تونغ، وعلى عكس موقف معظم الدول الأوروبية أيضاً، ورغم هذا الاعتراف، ورغم موقف الصين المؤيد لإسرائيل في صراعها مع العرب، لم يتطور هذا التوافق إلى علاقاتٍ دبلوماسيةٍ أو اقتصادية، خاصة بعد مؤتمر دول عدم الانحياز.[٢٥]

في المرحلة الثانية التي كانت من منتصف الخمسينيات إلى نهاية السبعينيات، حيث بدأ موقف الصين من الصراع العربي الإسرائيلي بالتحول، وتحول جمال عبد الناصر من الديكتاتور كما كان في الإعلام الصيني في الفترة الأولى، إلى الرجل المناهض للإمبريالية. وساهم العدوان الثلاثي على مصر في هذا التحول، إذ صار هناك وضوح أكثر لعلاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، وصارت إسرائيل في الخطاب الصيني السياسي أداةً من أدوات الإمبريالية العالمية.

مع هذا، لم تتغير علاقة إسرائيل بجمهورية تايوان، ولم تكن هناك علاقات دبلوماسية ولا تجارية معها، باستثناء مرات محدودة، وبقيت إسرائيل حريصةً على إعادة العلاقات مع الصين. وعلى أهمية ما ذكر في رصد تطور العلاقة بين إسرائيل والصين، فإنّ العلاقات التجارية والدبلوماسية لم تبدأ إلا في وقت متأخر، لذلك فإن ما يخص ادعاءنا بالتحديد في هذه الدراسة هو المرحلة الأخيرة.

بدأت المرحلة الثالثة مع بداية حركة الإصلاحات في الصين، بعد وفاة ماوتسي تونغ، وانتصار تيار الإصلاح، وتفعيل برنامج التحولات الأربعة، في الزراعة والصناعة والبحث العلمي والدفاع. وقد ناقشت هذه الإصلاحات وروادها مجموعة من أساسات الاقتصاد الاشتراكي، مثل: الملكية الخاصة، وتطوير فرص أمام التجارة الخارجية، وفتح المجال لدخول مشاريع استثمارية أجنبية. وكان هذا البرنامج مقدمةً لتغييرٍ حاسم في العلاقات الدولية للصين، ونجد أن العلاقة بدأت عسكريةً منً خلال صفقات ومواضع تعاون سرية، قبل أن تتضح العلاقات الدبلوماسية فيما بعد.

إننا لا ننكر أن هناك مخاوفَ كانت عند الصين من خسارة العلاقة مع السوق العربي، إضافة إلى علاقتها مع الدول العربية المصدرة للنفط، لكن الادعاء أن انتهاء هذه المخاوف هو الذي فتح الباب أمام العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين يبدو متسرعاً.

إنّ نموذج الصين نموذجٌ يعزز الادعاء الذي تهدف هذه الدراسة إلى إثباته، فالعلاقة مع الصين فيها أسبقيةٌ واضحةٌ لتجارة الأسلحة، خاصة في السنوات العشر الأخيرة قبل عملية السلام، حيث صدرت إسرائيل للصين ما يعادل ٧,٥ مليار دولار في مجال الصناعات العسكرية فقط، وشاركت ١٦٤ شركة إسرائيلية في علاقات تقنية وأمنية مع الصين.[٢٦]

وبدأت العلاقات الدبلوماسية في عام ١٩٧٩ بشكل سريّ، وتعززت من خلال زيارة وزير الأمن الإسرائيلي بشكل سري إلى الصين. وكانت الصين وقتها بحاجةٍ إلى ترميم أنظمتها العسكرية، وبحاجةٍ إلى مجموعةٍ من التقنيات الأمنية الحديثة، وكان الخيار هو التوجه إلى إسرائيل، خاصةً مع قيودٍ كانت موجودةً على الدول الأوروبية، جعلتها مترددةً من أيِّ تبادلٍ تجاريٍّ في مجالات الأسلحة أو الدفاع. بعد ذلك، لعبت هذه العلاقة في تطوير موقفٍ مختلفٍ للصين تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وهو موقف أميل إلى الحياد في كثير من الأحيان، أو عدم التدخل، وقد ظهر ذلك في امتناع الصين عن التصويت في مشاريع قُدمت من السلطة الفلسطينية، وتحول موقف الصين الذي كان مؤيداً بشكل أساسي للفلسطينيين ومعادياً لإسرائيل بوصفها استعماراً وأداةً من أدوات الإمبريالية العالمية، إلى موقفٍ أميل إلى التوازن بين التعاون مع السوق العربي والمصدر الإسرائيلي.

من خلال مسار العلاقة الذي تم تتبعه، يمكن القول إن إسرائيل استغلت الظروف الخاصة للصين، والخلافات مع الجمهورية الوطنية، إضافة إلى الدور السابق الذي لعبته عمليات التبادل الأمنية. وفي كلاهما توافق مع منطلق الدراسة في التفسير.

خاتمة

بدأت علاقة إسرائيل مع كل النماذج المأخوذة، سواء الهند أو الصين أو جنوب أفريقيا، بالتطور الفعلي قبل عملية السلام. وكان التطور في نموذج جنوب أفريقيا سابقاً بفترة طويلة، فيما في النموذجين الآخرين كان قبل عملية السلام بسنوات. ولم ينكر التفسير الذي اقترحناه، وجود فترة حاسمة، مع العقد الأخير من القرن الماضي، ساهمت في تطوير العلاقات، لكن التفسير استند إلى محاولة نقد اختزال هذه الفترة بالسلام، أو بإعطائه دوراً حاسماً.

وأشرنا إلى عوامل مرتبطة بسقوط الاتحاد السوفياتي وتغير مصائر وطبائع العلاقات الدولية والإقليمية، لكن الأهم هو أن اعتماد المداخلة على هذا السبب لا يفسد ولا يتعارض مع اعتمادها على المنظورات الأُخرى، ولكن يتكامل معها، فقد اعتمد الدور الاستراتيجي والدبلوماسي لتصدير السلاح الإسرائيلي على سقوط الاتحاد السوفييتي أصلاً، وعلى سقوط المصدّر الأول لمعظم دول المنطقة بالنسبة للمنتجات العسكرية والأمنية. فوجدنا تكراراً في تاريخ العلاقات الإسرائيلية مع هذه الدول، لطرح إسرائيل لنفسها كمزودٍ بديلٍ للأسلحة، خاصة مع الدول التي لم يستطع منتجو السلاح الآخرون تزويدها.

إضافة إلى ذلك، اعتمد التفسير الذي تتبناه الدراسة على فهم الظروف المحلية في هذه الدول، وكيفية استغلال إسرائيل لها من خلال تبني منطق المخاوف أو الظروف أو المصائر المشتركة. وكانت هذه المشتركات المفترضة توطئةً للدور الذي لعبه تصدير الأسلحة الإسرائيلية، بحجج ضرورة الدفاع والحماية المشتركين.

وعن طريق هذه المنظورات المختلفة، حاولت المداخلة صياغة محاولة بديلة لفهم التطور في هذه العلاقات، بالتزامن مع نقد مركزية عملية السلام في تفسير هذه العلاقات.

الهوامش

١ أنظر مثلاً: فضل النقيب٢٠١١. الاقتصاد الإسرائيلي. من (كميل منصورا ٢٠١١. دليل إسرائيل، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية). وأيضاً: إفرايم إنبار. ألفايت سينغ نينغتوجام ٢٠١٣. التعاون الهندي – الإسرائيلي في مجال الدفاع في القرن الحادي والعشرين. من: (أحمد خليفة ٢٠١٣. الصناعات الأمنية الإسرائيلية، الوظيفة الاستراتيجية والاقتصادية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية) وأيضاً: Gershon Shafir. Yoav Peled 2002. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Cambridge: Cambridge University Press. ويظهر هذا الادعاء كذلك في معظم المقاربات حول تطور علاقات إسرائيل الدولية بالنسبة لنموذجي الصين وجنوب أفريقيا اللذين أخذناهما في كتاب: عاطف أبو سيف ٢٠١٣، علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات. رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية.

٢ عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية. مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. رام الله ٢٠٠٥.

3 Shaiel Ben-Ephraim. Do unto others as they have done unto you: explaining the varying tragic outcomes of settler colonialism. Vol: 5. Issue: 3 2015. Pp 236 -250.

4 Developments and Trends In Israeli Exports. The Israel Export & International Cooperation Institute. September 2016.

٥ أي المواقف الرسمية في المحافل والمؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة أو مجلس الأمن وغيرها.

٦ انظر: تاريخ صناعة السلاح في إسرائيل: ثلاث مراحل وثلاثة أهداف» موقع ألترا صوت. وأيضاً: جامعات جنوب أفريقيا تطالب بطرد سفير إسرائل. موقع المستقبل الكويتي «زيارة ٢٨–٥– ٢٠١٦.

٧ كمال إبراهيم. عودة إسرائيل إلى أفريقيا ١٩٨٠ – ١٩٩٠. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢. ربيع ١٩٩٠. ص٢٣٧.

8 Sasha Polakow2010 .. Unspoken Alliance: Israel's secret relationship with apartheid South Africa. New York: Pantheon and Johannesburg.

9 Ibid.

١٠ إسرائيل وجنوب أفريقيا: علاقة نفاق. على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الإخبارية. زيارة ٣٠–٥–٢٠١٦.

11 Sasha Polakow. Op.Cit

12 Ibid.

١٣ إسرائيل وجنوب أفريقيا: علاقة نفاق. مرجع سبق ذكره.

١٤ انظر مثلا: إنبار. ألفايت سينغ نينغتوجام. مرجع سابق.

١٥ مثلا: إنبار. ألفايت سينغ نينغتوجام. مرجع سابق.

16 Michel Foucault .2007 security, territory and population. Lecture at college de france, 1977. Edited by Arnold I. Davidson, Palgrave Macmillan New York .

١٧ أحمد خليفة، مرجع سابق.

١٨ إفرايم إنبار. ألفايت سينغ نينغتوجام

19 Defexpo

20 India Turns Down Barak Request to Make Official Visit. Haaretz 172012-5-. see:

http://www.haaretz.com/blogs/diplomania/india-turns-down-barak-request-to-make-official-visit-1.430855.

21 Ibid

٢٢ أيمن يوسف ٢٠١٣. العلاقات الصينية الإسرائيلية. من عاطف أبو سيف. مرجع سابق. ص ٢٨٧.

٢٣ وليد عبد الحي ٢٠١١. العلاقات الصينية– الإسرائيلية: الأسواق والسلاح. الدوحة: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات

٢٤ المرجع السابق.

٢٥ المرجع السابق

٢٦ المرجع السابق.